يونيسف لكل طفل

International Detention Coalition
Rights and dignity for all who migrate

Robert Bosch Stiftung

ممارسات وفرص واعدة

نحو سلسلة الحماية والرعاية للأطفال اللاجئين والمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

ملخص السياسات عن نهج يشمل الحكومة ككل والمجتمع بأسره لتقديم الحماية والرعاية للأطفال المهاجرين واللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو مبني على بحث شامل يتضمن ملخصين للسياسات.

نوفمبر 2022

صورة الغلاف: ©UNICEF/UN019954/Shehzad Noorani أطفال في مركز تنمية الطفولة المبكرة في مخيم المركزي للاجئين اليمنيين. جيبوتي. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، يستضيف مخيم المركزي حوالي 2000 لاجئ فروا من الصراع في اليمن منذ عام 2015. وفقًا لرئيس المكتب الميداني للمفوضية ، وصل 203 لاجئ حديثًا في يناير 2018.

© UNICEF/UNI197652/Ashley Gilbertson VII Photo

المقدمة والأهداف

أكدت الدول على التزامها بحماية واحترام حقوق الطفل ومصالحه الفضلى في جميع الأوقات، بغض النظر عن وضع الهجرة، في الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM)، الذي اعتمدته أغلبية الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، كما أكدت على التمسك بالمبدأ التوجيهي الخاص بالأطفال في الاتفاق العالمي للهجرة. وافقت الحكومات على وضع التزامها موضع التنفيذ من خلال زيادة اليقين وإمكانية التنبؤ بإجراءات الهجرة من أجل الفحص والتقييم والإحالة المناسبين، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتأكد من توفر وسهولة الوصول إلى مجموعة متنوعة من البدائل القابلة للتطبيق، وتفضيل ترتيبات الرعاية المجتمعية التي تحترم الحقوق[1] وتضمن الوصول إلى الخدمات.

أجرت منظمة تحالف الاحتجاز الدولي (IDC) واليونيسيف بحث «لتعزيز الممارسات الواعدة والفرص نحو استمرار الحماية والرعاية للأطفال اللاجئين والمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بهدف تعزيز المشاركة بين الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل والاتفاق العالمي للهجرة. مع التركيز على بدائل الحضانة المراعية للأطفال، فحصت الدراسة الاتجاهات واكتشفت ممارسات حماية ورعاية واعدة للأطفال المهاجرين واللاجئين في 9 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهم: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، السعودية، والسودان.

1 الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (GCM)، الهدف 13 (ح)، عام 2018، متاح على: https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/gcm.pdf

حدد هذا البحث الممارسات الرئيسية الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك:

- أهمية توفير الحماية والرعاية للأطفال المهاجرين واللاجئين باستخدام نهج الحكومة ككل والمجتمع بأسره (موضح بالتفصيل في ملخص السياسات رقم 1)
- بغض النظر عن الجنسية، يجب تغطية جميع الأطفال بقوانين وسياسات حماية الطفل، ويجب أن يتمتع الأطفال المهاجرون واللاجئون بفرص متساوية للحصول على جميع الخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم؛
- تم توضيح أمثلة تؤكد على أهمية الوضع الرسمي والوثائق التي توفر للأطفال اللاجئين والمهاجرين بعض الحماية القانونية من الاحتجاز؛
- أصبح تحديد ومساعدة الأطفال المهاجرين واللاجئين المحتاجين ممكنًا من خلال الهياكل المجتمعية غير الرسمية، مثل مبادرات الرعاية الأسرية والمجتمعية (موضح بالتفصيل في ملخص السياسات رقم 2)
- آليات لتحديد وإحالة الأطفال بسرعة، حيث تقوم سلطات الهجرة وإنفاذ القانون بالتنسيق وإحالة الأطفال المهاجرين واللاجئين إلى سلطات حماية الطفل للمتابعة والرعاية؛
- تطوير إجراءات وأدوات إدارة حالات الأطفال التي تتجه نحو نهج موحد يشمل الأطفال المهاجرين واللاجئين؛
- وتدابير إيجابية استجابة لفيروس كوفيد19- للأطفال والأسر اللاجئين والمهاجرين.

كشف مخطط البحوث أيضًا عن عقبات كبيرة، ومواقع يمكن تحسين تنفيذ السياسات فيها، وفرصًا للتدخلات المستهدفة لضمان سلامة الأطفال ورعايتهم في المجتمع أثناء معالجة قضايا الهجرة الخاصة بهم.

تم تفصيل اثنين من مجالات الممارسة الواعدة والأكثر أهمية في ملخصات السياسات التالية، إلى جانب معلومات إضافية وأمثلة من دول معينة:

1. نهج الحكومة بكاملها ككل والمجتمع بأسره
2. مبادرات الرعاية البديلة المجتمعية والأسرية

سيتم تضمين استنتاجات أوسع وممارسات واعدة تم تحديدها عبر 9 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدراسة الإقليمية القادمة.

ملخص السياسات 1

تشمل المناهج الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحماية ورعاية الأطفال اللاجئين والمهاجرين نهجًا يشمل الحكومة ككل والمجتمع بأسره.

الهدف من هذا الملخص هو تسليط الضوء على الممارسات الواعدة لنهج الحكومة الكامل والمجتمع بأسره، ويهدف لحماية ورعاية الأطفال اللاجئين والمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتم توفيرهم لتزويد الأطفال اللاجئين والمهاجرين بسلسلة متصلة من الحماية والرعاية في البيئات المجتمعية، لدعم المشاركة بين حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن الصعوبات ونقاط القوة والحلول المحتملة.

ما هو نهج الحكومة ككل والمجتمع بأسره؟

نهج الحكومة ككل والمجتمع بأسره هما مبدآن توجيهيان شاملان للاتفاق العالمي للهجرة (GCM).[2] يقر الاتفاق العالمي للهجرة بأن «الهجرة حقيقة متعددة الأوجه، لا يمكن معالجتها من خلال قطاع سياسة حكومية واحد فقط.» علاوة على ذلك، يعتبر الاتفاق العالمي للهجرة: «أن هناك حاجة إلى نهج حكومي كلي لضمان اتساق السياسات الأفقي والرأسي عبر جميع القطاعات والمستويات الحكومية من أجل تطوير وتنفيذ سياسات وممارسات الهجرة الفعالة.»[3]

كما يشجع الاتفاق العالمي للهجرة نهج المجتمع بأسره، الذي يدعو إلى «شراكات واسعة لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة الهجرة بجميع أبعادها من خلال تضمين المهاجرين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والبرلمانيين والنقابات العمالية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في إدارة الهجرة.»[4]

ما هي أهمية هذا النهج؟

يؤكد البحث الذي أجراه تحالف الاحتجاز الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أهمية

2 شبكة الأمم المتحدة للهجرة ونهج الحكومة الكلي لعام 2022 متاحة على:
https://migrationnetwork.un.org/taxonomy/term/737

3 الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي للهجرة (GCM) الآمنة والمنظمة والنظامية، الهدف 13 (ح)، عام 2018، متاح على:
https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180713_agreed_outcome_global_compact_for_migration.pdf

4 المرجع نفسه

اتباع نهج الحكومة الكلي والمجتمع بأسره في ضمان حماية ورعاية الأطفال اللاجئين والمهاجرين في دول المنطقة. على وجه الخصوص، يمكن دعم السياسات والبرامج الخاصة بالأطفال اللاجئين والمهاجرين للعيش في بيئات مجتمعية - مع الوصول إلى الخدمات والحقوق الأساسية - أثناء حل مسائل الهجرة الخاصة بهم، بما يتماشى مع الاتفاق العالمي للهجرة، من خلال المشاركة النشطة والالتزام من جانب مجموعة من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

الإدارات التي تتعامل مع حماية الطفل، والعدالة، والرعاية الاجتماعية/ التنمية، والصحة، والتعليم، وقضايا شؤون الجنسية والمرأة، والشؤون الخارجية، والهجرة يمكن أن تكون أمثلة على الجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة. وكذلك وكالات إنفاذ القانون على مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك السلطات البلدية والمحلية والوطنية والإقليمية، ممكنة أيضًا، لا سيما في مناطق الحدود ومناطق الوصول/ المغادرة. تشمل الجهات المعنية الرئيسة الأخرى أصحاب المصلحة في المنطقة؛ المنظمات الشعبية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، وكذلك الأطفال والأسر والمجتمعات المتأثرة بالهجرة وسياستها.

ما هي فائدة هذا النهج؟

- معالجة الحقائق متعددة الأبعاد للهجرة بما في ذلك إدارة الحدود، مع الاستجابة لاحتياجات الحماية والرعاية للأطفال اللاجئين والمهاجرين
- لتحسين الخدمات والأنظمة لجميع الأطفال، قم بالاستفادة من نقاط القوة في السياق الوطني واستخدم الموارد بحكمة
- تسهيل تبادل الخبرات وحشد التمويل
- لمنع الأساليب المجزأة أو الموازية لاستمرارية الحماية والرعاية، وتعزيز تنسيق أنظمة حماية الطفل
- تأكد من أن التدخلات تفيد المجتمعات المضيفة والمهاجرين على حد سواء، بما في ذلك الأسر المتضررة والأطفال أنفسهم.

© UNICEF/UNI200263/Thomas Nybo

أمثلة مختارة تجاه نهج الحكومة ككل والمجتمع بأسره

إجراءات تحديد وإحالة ورعاية الأطفال اللاجئين والمهاجرين

في **مصر**، من أجل تحقيق شكل «متكامل» لحماية الطفل يحمي الأطفال المصريون وغير المصريين على حد سواء، تهدف السلطات في مصر إلى تعزيز أنظمة حماية الطفل. من أجل حماية الأطفال غير المصحوبين بذويهم، تم منح المجلس القومي للطفولة والأمومة دورًا قانونيًا في القانون في عام 2016. بمساعدة من اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، أنشأ المجلس القومي للطفولة والأمومة فريق عمل وطني للأطفال المتنقلين في عام 2018. «وتشارك فرقة العمل هذه مع أصحاب المصلحة لتنسيق الجهود وتبادل المعلومات وتطوير الأساليب والأدوات المشتركة» لضمان أن قانون عام 2016 تم تنفيذه. تم وضع مبادئ توجيهية بشأن حماية ومساعدة الأطفال من اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء من خلال فرقة العمل، باستخدام «نهج تشاركي مع جميع الكيانات الوطنية المعنية». تصف إجراءات التشغيل الموحدة (SOPs) للجنة التنسيق الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (NCCPIM وTIP) أدوار مجموعة متنوعة من الجهات الحكومية الفاعلة، بما في ذلك المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارات الخارجية والدفاع والعدل والداخلية والتضامن

الاجتماعي والصحة والتعليم والهجرة والنيابة العامة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع. فيما يتعلق بالمشاركة الحكومية متعددة المستويات، فإن لجان حماية الطفل في المناطق في مصر هي المسؤولة عن خدمات حماية الطفل المحلية.

آليات التنسيق

في **جيبوتي**، تم إنشاء منصة وطنية لحماية الطفل (PNPE)، بموجب مرسوم رئاسي لتنفيذ خطة العمل الوطنية للأطفال في البلاد. تتكون هذه المنصة من العديد من الوكالات والمنظمات الحكومية ذات المسؤولية عن تنمية الطفولة المبكرة وحماية الطفل، ويتم استخدام مجموعات العمل لتفعيل أنشطة المنصة. يزعم أحد المصادر أن المنصة ضرورية لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون، وكذلك تسهيل الإحالات بين مختلف الوكالات الحكومية. يمكن للمنصة أيضًا تحديد المناقشات عالية المستوى حول السياسات والتوفير المباشر للخدمات.

الاستشارات وأنظمة حماية الطفل الشاملة

في **المغرب**، أجرت الحكومة مشاورات مكثفة لتطوير سياستها الوطنية العامة والمتكاملة لحماية الطفل في البلاد (PPIPEM). تمت استشارة 730 طفلًا، من بينهم أطفال مهاجرون، و900 جهة فاعلة حكومية وغير حكومية. تعترف السياسة العامة المتكاملة لحماية الطفل في المغرب صراحةً بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم كفئة من الأطفال الذين يعانون من ضعف شديد. كجزء من تنفيذ السياسة العامة المتكاملة لحماية الطفل في المغرب، تُنشئ المغرب حاليًا نظامًا إقليميًا متكاملًا لحماية الطفل (DTIPE). وهو نظام حماية الطفل اللامركزي لجميع الأطفال، مع وجود مكاتب لحماية الطفل في كل مقاطعة. تحدد وثيقة صدرت في ديسمبر عام 2021 إجراءات الإحالة لدعم إدارة الحالات لحماية الطفل. من أجل التقييم والتخطيط والتدخلات متعددة القطاعات وتبادل المعلومات المتعلقة بحماية الطفل، تم تطوير مجموعة متنوعة من الأدوات وإجراءات التشغيل الموحدة والمبادئ التوجيهية.

توصيات لتعزيز نهج الحكومة ككل والمجتمع بأسره

- على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، استخدم نهجًا تشاركيًا يشمل الحكومة بأكملها/المجتمع بأسره لمخطط البحوث لمجموعة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي يمكن أن تلعب دورًا في ضمان حماية ورعاية الأطفال اللاجئين والمهاجرين.
- تعزيز القدرات القيادية وجهود بناء القدرات الأخرى لحماية ورعاية الأطفال اللاجئين والمهاجرين، مثل سلطات حماية الطفل.
- التشاور مع الجهات الحكومية الفاعلة وغير الحكومية ذات الصلة، بما في ذلك الأطفال اللاجئين أو المهاجرين أنفسهم، من أجل تطوير سياسات وبرامج تتعامل مع رعاية وحماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين.
- ينبغي إنشاء آليات التنسيق بين المؤسسات وبين القطاعات وتعزيزها من أجل وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات.
- اعتماد السياسات والمبادئ التوجيهية التشغيلية التي تحدد وظيفة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة في تحديد وإحالة ورعاية الأطفال المهاجرين واللاجئين في البيئات المجتمعية.
- من أجل تنفيذ القوانين واللوائح من أجل الحماية المنسقة والرعاية للأطفال اللاجئين والمهاجرين، يجب على الحكومة ككل والمجتمع بأسره زيادة مواردهم المالية والبشرية.
- الاستثمار في برامج حماية الطفل التي تغطي جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين أو بلدهم الأصلي.
- المحافظة على تحديد ودعم طرق بناء الثقة وتنسيق نهج الحكومة ككل والمجتمع بأسره.
- مشاركة مختلف السلطات والحكومات الأخرى في المنطقة وخارجها الممارسات الواعدة بشأن نهج الحكومة ككل والمجتمع بأسره لحماية الأطفال المهاجرين واللاجئين.

حول التقرير

قام تحالف الاحتجاز الدولي بجمع البيانات وتحليلها، فضلًا عن تأليف هذا التقرير. التقريرتم تمويله من قبل اليونيسف ومؤسسة روبرت بوش كجزء من التعاون مع تحالف الاحتجاز الدولي. بالإضافة إلى تقديم الأدلة والزخم لصالح استخدام الرعاية التي تركز على الحماية، والرعاية المجتمعية والعائلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نأمل أن يساعد ملخص السياسات القراء على فهم الاتجاهات والممارسات الحالية بشكل أفضل فيما يتعلق بحقوق حماية ورعاية الأطفال اللاجئون والمهاجريون في البلدان التي يغطيها التقرير.

يقر تحالف الاحتجاز الدولي بامتنان بخبرة ورؤية جميع المساهمين والشركاء الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث. الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين فقط

البريد الإلكتروني: info@idcoalition.org
الموقع: www.idcoalition.org

حول تحالف الاحتجاز الدولي IDC

يعمل تحالف الاحتجاز الدولي على حماية حقوق الإنسان لأولئك الذين تأثروا باحتجاز المهاجرين والذين قد يخضعون لها. بالشراكة مع المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة ومستويات حكومية متعددة، نبني الحركات بشكل استراتيجي ونؤثر على القوانين والسياسات والممارسات لتقليل وإنهاء احتجاز المهاجرين وتنفيذ البدائل القائمة على الحقوق. تحالف الاحتجاز الدولي هو عبارة عن شبكة عالمية قوية تضم أكثر من 400 منظمة ومجموعة وشخص، بالإضافة إلى ممثلي المجتمعات المتأثرة باحتجاز المهاجرين، والتي يقع مقرها في أكثر من 100 دولة. فيما يتعلق باحتجاز المهاجرين وبدائل الاحتجاز (ATD)، يتمتع أعضاء تحالف الاحتجاز الدولي بمجموعة واسعة من التخصصات، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقانون والبحث والسياسة والخدمة المباشرة والدعوة وتنظيم المجتمع.

حول اليونيسف

تعمل اليونيسف في أصعب الأماكن في العالم للوصول إلى الأطفال والمراهقين الأكثر حرمانًا ولحماية حقوق كل طفل في كل مكان. نحن نذهب إلى أبعد الحدود في أكثر من 190 دولة وإقليمًا لدعم الأطفال من فترة الرضاعة وحتى المراهقة في البقاء على قيد الحياة والازدهار وتحقيق إمكاناتهم. قبل حالات الطوارئ الإنسانية وأثناءها وبعدها، تتواجد اليونيسف على الأرض لتقديم المساعدة المنقذة للحياة والأمل للأطفال والأسر. عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن حقوق الأطفال والحفاظ على حياتهم ومستقبلهم، فإننا لا نكون سياسيين أو محايدين أبدًا.

ونحن لا نستسلم أبدا.
اليونيسيف | لكل طفل

Follow us

Like us on (International Detention Coalition) and (IDC MENA تحالف الاحتجاز الدولي)

Follow us on (@idcmonitor) and (@IDC_MENA)

Subscribe to our free monthly newsletter at:
https://idcoalition.org/news

يونيسف لكل طفل

International Detention Coalition
Rights and dignity for all who migrate

Robert Bosch Stiftung